"النواب" يعفي أبناء الأردنيات والغزيين من تصاريح العمل

العودات: الحكومة خالفت الدستور بعد إصدار نظام العمل المرن لسنة 2017

- يناير 8, 2019

نواب يتابعون مجريات جلسة أمس الثلاثاء.-(بترا)

A A A

جهاد المنسي

عمان – فيما أعفى مجلس النواب أبناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين المقيمين في المملكة، وابناء قطاع غزة، من الحصول على تصاريح العمل، أعاد تعريف النزاع العمالي بشطب "مجموعة من العمال" كأحد أطراف الخلاف وحصره "بكل خلاف ينشأ بين النقابة من جهة وبين صاحب عمل او نقابة اصحاب عمل من جهة اخرى".

جاء ذلك خلال جلسة عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس عاطف الطراونة وبحضور عدد من اعضاء الفريق الحكومي، وفيها انتقد النائب صالح العرموطي الانتهاكات الصهيونية للمسجد الأقصى المبارك، مطالبا بطرد السفير الصهيوني من عمان، وايده بذلك النائب يحيى السعود الذي طالب بإعادة النظر في اتفاقية وادي عربة.

وناقش "النواب" القانون المؤقت لقانون العمل للعام 2010، فيما تم رفع الجلسة بعد ان اقر المجلس المادة السابعة منه.

وفي بداية الجلسة، انتقد رئيس لجنة العمل النائب خالد الفناطسة ما اقدمت عليه الحكومة باطلاق

برنامج خدمة وطن، مطالبا الحكومة بتقديم قانون معدل لقانون العمل يطال احكام اخرى تتعلق بالعمل.

ولفت إلى ان بعض المنظمات تحرض العاملين على الاضرابات العمالية والاحتجاجات لهذا جاء فتح الباب للعمال الانضمام إلى نقابات عمالة.

وفي بداية مناقشة القانون المؤقت للعمل، اعتبر رئيس اللجنة القانونية النيابية عبد المنعم العودات أن الحكومة خالفت الدستور بعد اصدار نظام العمل المرن للسنة 2017، مشيرا إلى أن الحكومة اقرت هذا النظام سابقا دون وجود سند قانوني في قانون العمل، وان الحكومة ملزمة بإعادة اصدار نظام جديد للعمل المرن بعد اقرار قانون العمل المؤقت الحالي. وقال إنه يوجد فرق بين الانظمة التنفيذية والانظمة التشريعية.

بدوره، أقر وزير العمل سمير مراد بما ذهب اليه العودات، وتعهد باعادة إصدار نظام العمل المرن بعد اقرار قانون العمل المؤقت الحالي من مجلس الامة، فيما كان النائب خليل عطية خالف وجهة نظر العودات، معتبرا ان نظام العمل المرن صدر وفق احكام القانون.

ووافق النواب على المادة الثانية في القانون المؤقت والتي تم بموجبها وفق التعديلات الواردة حصر النزاع العمالي بين النقابة وصاحب العمل، وشطب حق مجموعة من العمال انشاء نزاع عمالي، معتبرين ان ذلك يدفع العمال الالتحاق بالنقابات الممثلة لهم ويقوي العمل النقابي.

كما وافقوا على التعديل المقدم من قبل لجنة العمل النيابية والذي تضمن اعفاء ابناء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين المقيمين في الأردن من الحصول على تصاريح العمل، مؤيدين مقترح النائب خليل عطية الذي تبنته اللجنة بإعفاء ابناء قطاع غزة من تصاريح العمل ايضا.